

بيان صادر عن الحكومة الأردنية تدين فيه قرار المحكمة العليا الإسرائيلية السماح لليهود بالدخول إلى الحرم القدسي الشريف*

عمان، 1995/8/6

تابعت الحكومة الأردنية باهتمام كبير وقلق شديد ما يدور في القدس الشريف وخاصة في ساحات المسجد الأقصى المبارك أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ومسرى الرسول صلى الله عليه وسلم ومعراجه إلى السموات العلى، وما يمثل من مكانة دينية وروحية عند المسلمين كافة في جميع أنحاء المعمورة.

إن الحكومة الأردنية قد تلقت ببالح الأسف قرار المحكمة العليا الإسرائيلية المتضمن السماح لمن يدعون بجماعة أمناء جبل الهيكل بالدخول إلى الحرم القدسي الشريف والصلاة فيه، وهي إذ تدين ذلك القرار فإنها تعتبره باطلاً ويمس مشاعر المسلمين، ويؤدي إلى عرقلة عملية السلام، ويسيء إلى مصداقية التزام الجانب الإسرائيلي بها.

وتؤكد الحكومة الأردنية أن واجب السلطات الإسرائيلية هو منع أي إساءة لحرمة المسجد الأقصى المبارك وذلك تنفيذاً للبند الثاني من المادة التاسعة من المعاهدة الأردنية الإسرائيلية، وحفاظاً على استمرار عملية السلام التي نسعى جميعاً من أجل وصولها إلى أهدافها في تحقيق سلام عادل ودائم وشامل يحافظ على حقوق كافة الأطراف دون تمييز.

وتؤكد الحكومة الأردنية موقفها الثابت من أن القدس ومقدساتها الخالدة أرض عربية محتلة، كما نصت على ذلك كل قرارات الشرعية الدولية.

وقد طلبت الحكومة من وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ومن خلال جهازها العامل في القدس الشريف متابعة الوضع بكل دقة واهتمام وعمل كل ما يمكن للمحافظة على المسجد الأقصى وصيانته من كل ما يسيئ إلى حرمة.

* المصدر: الرأي، عمان، 1995/8/7.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>